Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للمعاني التي ذكروها في حدود البلاغة من وضوح الدلالة وصواب الاشارة وتصحيح الاقسام وحسن الترتيب والنظام والابداع في طريقة التشبيه والتمثيل والاجمال ثم التفصيل ووضع الفصل والوصل موضعهما وتوفية الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير شروطهما مدخل فيما له كان القرآن معجزاً حتى تدعى أنه لم يكن معجزاً من حيث هو بليغ ولا من حيث هو قول فصل وكلام شريف النظم بديع التأليف وذلك أنه لا تعلق لشيء من هذه المعاني بتلاؤم الحروف .

وان أخذنا بالثاني رهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة وداخلاً في عداد ما يفاضل به بين كلام وكلام على الجملة لم يكن لهذا الخلاف ضرر علينا لانه ليس بأكثر من أن يعمد الى الفصاحة فيخرجها من حيز البلاغة والبيان وأن تكون نظيرة لهما وفي عداد ما هو شبههما من البراعة والجزالة وأشباه ذلك مما ينبيء عن شرف النظم وعن المزايا التي شرحت لك أمرها واعلمتك جنسها ، أو يجعلها اسماً مشتركاً يقع تارة لما تقع له تلك وأخرى لما يرجع الى سلامة اللفظ مما يثقل على اللسان ، وليس واحد من الامرين بقادح فيما نحن بصدده وان تعسف متعسف في تلاؤم الحروف فبلغ به أن يكون الاصل في الاعجاز وأخرج سائر ما ذكروه في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخل أو تأثير فيما لهُ كان القرآن معجزاً كان الوجه أن يقال له : انه يلزمك على قياس قولك أن تجوز أن يكون ههنا نظم للالفاظ وترتيب لا على نسق المعاني ولا على وجه يقصد به الفائدة ثم يكون مع ذلك معجزاً وكفى به فسادا »[1] .

وقد يؤدي التقدير في الكلام الى افساد النص وخروجه عن بلاغته ، ولذلك كان عبد القاهر يبتعد عن اسلوب النحاة وتقديراتهم ويتضح ذلك في تعليقه على بيت الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي إقبال وإدبار

قال : « واعلم ان ليس بالوجه ان يعد هذا على الاطلاق مَعدَّ ما حذف منه

(١) دلائل الاعجاز ص ٤٦ — ٤٨ .